الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ١٨ مايو ٢٠٠٤

البعد الأخلاقي الغائب في السياسة

د. فائزة حسين طه

الأهداف النبيلة لا يمكن تحقيقها بوسائل غير نبيلة، والأهداف النبيلة لقوى الاحتلال في العراق أو أفغانستان أو غيرها حتى لو صدقت النيّات لا يمكن تحقيقها عن طريق الانتهاكات غير الأخلاقية

يبدو ان الانحدار الأخلاقي في السياسة اصبح سمة عالمية، إذ كان هناك اعتقاد سائد، حتى وقت قريب، في دول العالم الثالث ان انتهاك حقوق الإنسان صفة ملازمة للتخلف، وبالتالي صفة ملازمة لزعماء دول العالم الثالث خاصة في البلاد الافريقية أو الآسيوية.

ولكن سجن أبو غريب كشف للعالم ان الانحدار الأخلاقي سمة عالمية تساوت فيها الدول المتقدمة مع المتخلفة. قبل هذا التاريخ كان كثير من المواطنين في عالمنا المتخلف يتطلعون إلى الدول الكبرى لحمايتهم من جور زعمائهم ومن جهلهم الفاضح بحقوق الانسان، او انتهاكهم لها. فقد بدأت عورة الدول تنكشف للعالم منذ ان أعلنت الدول الكبرى سياسة الحروب الاستباقية وبدأ الاختلال في ميزان الأخلاق يظهر جليا للمحليين، إذ بدأت سلسلة من الانتهاكات تتوالى، من انتهاكات للقوانين الدولية، والتجاوز على حقوق المواطنين الخ.

والمؤسف في الأمر ان كل ذلك يتم من اجل حماية أمن وسيادة الدول الكبرى. المتابعون والمؤمنون بهذا الانحدار الأخلاقي في سياسة الدول الكبرى ربما أصابهم الاندهاش أو الاشمئزاز الذي ادعى زعماء الدول الكبرى المتقدمة بأنهم أصيبوا به.وقد جاراهم كثير من زعمائنا في عالمنا العربي والأفريقي في هذا الادعاء، (كأن صحائفهم في حقوق الإنسان نظيفة؟!). ولكن الذين لم يفاجأوا ولم يصابوا بالصدمة أو التقزز من جراء ممارسات صغار الجنود في سجون العراق، لا يفرقون بين ما يحدث داخل السجون وما يحدث خارج السجون.

وهل هنالك فرق بين ما حدث ويحدث في سجون العراق أو أفغانستان أو ...، وبين ما يحدث للمدنيين في هذه البلاد من قصف وتدمير وتشريد؟ أو ما يحدث من انتهاكات للقوانين الدولية ومؤسساتها؟ فلماذا يحرمون على الصغار ما يحللونه للكبار. ألم يصب العالم بالاندهاش والاشمئزاز والتقزز والصدمة من زعماء الدول المتحضرة المتقدمة وهم يدوسون بأقدامهم على القوانين الدولية والإنسانية وعلى مؤسساتها، وعلى أصوات مواطنيهم المعارضين وأغلبية دول العالم الرافضة للحرب في العراق ومن قبل في أفغانستان؟ كم قتلوا وأزهقوا من أرواح بريئة من اجل أهداف غير شرعية؟ أليس الانتهاك هو الانتهاك؟ سواء من زعيم دولي كبير، أو من وزير دفاع دولة كبرى؟ أو من جندي صغير؟ وهل ميزان العدل والحق يتغير بتغير الأشخاص والمناصب؟ إذا سرق شريف تركوه وإذا سرق وضيع أقاموا عليه الحد!

هذا الذي يحدث الآن عالميا هو مؤشر خطير في موازين الأخلاق السياسية يجب على كل مراكز البحوث السياسية ان تبحث في تداعياته الأخلاقية والنفسية. ذلك ان البعد الأخلاقي في عالم السياسة أصبح ينحدر بقوة نحو الأسفل. ولأن السياسة هي المظلة الكبرى لجميع النظم والعلاقات وتقوم على قاعدة ان المصلحة تتمثل في كيفية تحقيق التوازن، ولكن الفشل المستمر في تحقيق هذا التوازن، مرجعه أساساً إلى ان الميل الفطري في الإنسان هو نحو تغليب المصالح الذاتية على المصلحة العامة، يستوي في ذلك الفرد، أو الحزب أو أي مجموعة. هذه الحقيقة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

جعلت بعض المدارس الفكرية السياسية تعتقد ان التوازن المطلق بين النزعتين مستحيل، وبالتالي فإن (المنفعة) و(الذاتية) هما الدافعان الطبيعيان في الإنسان وبالتالي يجب الاعتراف بهما بل والبناء عليهما.

لكن المدرسة المثالية التي تقول إن لا خير ولا مصلحة إلا في تحقيق هذا التوازن المطلق على أساس ان العدل لا يتجزأ وبالتالي يجب ان يكون مطلقا، وان تحقيق ذلك ممكن ولكنه لا يتأتى إلا بجهاد النفس، وهذه هي الفضيلة. ولهذا فإن البعض يقول ان الفضيلة والحق والعدل والخير اوجه لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينها.

والعالم الآن يشهد فصلا من أسوأ فصول الاختلال الأخلاقي في القيم السياسية ذلك ان (الذاتية) والمنفعة للدول الكبرى أصبحت بلا ضوابط أخلاقية فإذا أضفنا إليها القوة العسكرية والمادية فإن الأمر يزداد خطورة.

عليه فإن الإصلاحيين عليهم دور كبير وثقيل لإعادة التوازن لو نسبياً إلى الحياة السياسية العالمية والقطرية، ويجب التأكيد على ان العدالة لا تتجزأ، وان الأهداف النبيلة لا يمكن تحقيقها بوسائل غير نبيلة، فالوسائل هي من جنس الأهداف، والأهداف النبيلة لقوى الاحتلال في العراق أو أفغانستان أو غيرها (من ديمقراطية وحرية وتنمية) حتى لو صدقت النيّات لا يمكن تحقيقها عن طريق الانتهاكات غير الأخلاقية، والميكافيلية عمرها لم تأت بثمار أخلاقي أو حققت مصلحة عامة.

Emil:Faaizataha49@hotmail.com

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية